

رسالة العدالة والنقاش المفتوح لا تبدد ظلام الحياة الرقمية

جهات متطرفة وغير متسامحة تعمل على المنصات الاجتماعية تحت ذريعة الدفاع عن العقيدة والدين والطائفة والقومية والوطن.

لقد طمس العالم الرقمي بعد اجتياحه لحياتنا منذ أكثر من عقد، الخطوط الفاصلة بين العام والخاص، وبين المسؤولية الشخصية والعملية، وكشف عن نزجية تهدد مفهوم الحرية، وصرنا مراقبين بذهول للتصعيد الدرامي في كل شيء من التلاعب بالانتخابات إلى دعاية الأنظمة الاستبدادية والترويج لأفكار متعصبة يجهر بها رجال دين بطريقة وكانهم شهود عيان على ما حدث في التاريخ السحيق، بل إنهم يخولون الحق لأنفسهم بمسك سوط الله لجلدنا يوماً في منصات يتابعها الملايين. بالنسبة إلى كل هؤلاء بما فيهم الأنظمة لا يتعلق الأمر باستغلال حرية التعبير فقط، بل لإزاحة النخبة الفكرية وصنع قوى جديدة تدير ثقافة مدمرة وترسخ اليوم بفكرة "ما بعد الحقيقة"، وهذه القوى الجديدة ليست سوى أحدث طريقة يتم بها انتزاع الخطاب الدعائي السياسي القديم من الجهات التي كانت فاعلة في يوم ما وتسيطر بمفردها على العقول عبر جعل صوتها الحنجرة القوية والوحيدة.

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



أمر يدعو إلى الإزعاج أكثر من الحيرة، أن يكون كاتباً على درجة من الأهمية وأصدر أكثر من خمسة كتب في المعرفة والفلسفة، لكن عند تأمل حساباته على مواقع التواصل تكتشف ببسرة الإنهيار المريع في اللغة وتراجع الأفكار! لا يمتلك هذا المثال غير ذريعة الخضوع إلى الثقافة السائدة لاستقطاب المزيد من المتابعين، وليس الإسهام بصناعة معرفة عميقة. بينما كان الأجدر به أن يبقى على ربطة عنقه مشدودة! احتراماً لقواعد اللغة.

بمجرد اقتحام "جيوش من المحققين" لوسائل التواصل الاجتماعي وفق تعبير الراحل أمبرتو إيكو، صارت الحرب تدور حول "إلغاء الثقافة" و"انهيار صناعة الأفكار" و"قتل اللغة" و"تشويه الآخر وسحقه" و"نشر الأكاذيب" يقابلها "خفق حرية التعبير" و"المصادرة والمنع" و"اللاعالة" و"ثقافة الإلغاء"، وفي كلا المستويين يجري الأمر بدون وجه حق واضح وبحماقة قل نظيرها في التاريخ. وهو ما يصفه الصحافي البريطاني أوين جونز بـ"سياسة النقاش السام الذي أصبح هدفاً للإساءة".

ويكتب جونز في صحيفة الغارديان "النقاش السياسي أصبح سبباً للانقسام والانتهاك الشخصي والإساءات أمر يكاد يكون يومياً بين الناس".

لا نتحدث هنا عن السفاهة والعبث السائد بلا تكرار فقط، بل عن خسارة النخب المعرفية لنفسها في عصر وسائل التواصل الاجتماعي. فأولئك الذين تم وصفهم بـ"الغوغاء عبر الإنترنت" هم في الغالب أشخاص لم يتمكنوا أبداً من التأثير على المحادثات بشأن مصائرهم، وفق تعبير نسرين مالك الكاتبة في صحيفة الغارديان البريطانية. فلماذا يراد للأخريين أن يشعروا بالخوف وهم نيام، من دون الشعور بالمسؤولية.

بيد الأمر متعلقاً بحرية الإنترنت في الغالب وليس الحرب الأيديولوجية والدينية والعرقية المندلعة منذ سنوات على وسائل التواصل. فالشركات التكنولوجية لا تريد فتح صناديقها السوداء على سعتها امتثالاً لمدونة القيم ونشر الثقافة العالية، لأن ذلك يغير نماذج أعمالها ويؤثر على أرباحها، مثل كل شيء رديء وشائع. تحاسب نسرين نفسها كمدونة

على حسابها الشخصي في مرحلة لاحقة لما كتبه في الصحيفة التي تعمل بها، كي لا تبدو متأخرة عن التفكير بما تتبناه متسائلة "كم عدد الطرق التي يمكن أن يساء فهمها، وهل يمكنني الدفاع عنها إذا كانت كذلك؟"، فالكتابة على مواقع التواصل ليست عملية فكرية واعية الآن، إنها مجرد غريزة بهدف الضرر بالآخر وإن تطلب الأمر تمزيقه، الكتابة على مواقع التواصل أضيفت إلى غرائز الإنسان الأخرى كدليل على التطهير والاجتثاث الذي يمارس من دون رقابة أخلاقية في عالم رقمي مهول يتفاعل معه الملايين. ومع ذلك لا يمكن لي ولغيري، إدانة التجربة الحية التي تقدمها الإنترنت للإنسانية، متلماً لا يمكن لنا إنكار أهمية وسائل التواصل الاجتماعي، كوسيلة نسمع من خلالها أصواتاً مهشمة والتعرف أكثر على طريقة تفكير أصوات مهمة أخرى، حتى بالنسبة إلينا كصحافيين أصبحت تلك المنصات منافساً حقيقياً لغرف الأخبار.

قد يكون من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين جماعات مدفوعة بهدف الإضرار بالأشخاص والدول على مواقع التواصل، وبين المؤسسات الأمنية التي تعمل على إثارة الفوضى، لكن من السذاجة الاعتقاد بعدم وجود

الانتخابات البرلمانية السورية غائبة في الإعلام حاضرة على مواقع التواصل

الإعلام الروسي المهيم على الخبر السوري لا يولي اهتماماً للانتخابات



هناك ما هو أهم من الانتخابات

والتي الحقيقة لا يمكن للمراقبين الذين يتركزون في الغالب في القاهرة وإسطنبول أو بيروت سوى جمع المواد التي يرسلها إليهم الصحافيون المحليون والنشطاء. وأضاف دورم أن تقييم المعلومات والتأكد من صحتها "صعب للغاية، لأنه في النهاية الذين ينتصرون للنظام وكذلك الذين يُحسبون على المعارضة يحاولون القيام بالدعاية".

وتحدث دورم عن تضليل إعلامي مقصود من طرف النظام والمعارضة. وبالتالي تنشأ ثغرات سواء في التغطية الإعلامية.

وجميع وسائل الإعلام ممنوعة من التصوير الصحافي دون موافقة أمنية، ويشمل ذلك جميع المناطق المدنية والعسكرية، رغم عدم وجود قرار رسمي مكتوب بهذا الإجراء.

لكن هذه القيود لا تشمل وسائل الإعلام الروسية، التي تتحرك بحرية دون رقابة أو تحكم من وزارة الإعلام، وأشارت المصادر إلى أن وسائل الإعلام الإيرانية كانت أيضاً تحظى بحرية العمل والتنقل ويتم التعامل معها كما الإعلام الروسي، لكن وزارة الإعلام فرضت لاحقاً على الصحافيين والمراسلين والعاملين في مؤسسات إعلامية إيرانية الحصول على موافقات قبل التصوير، وقد اعتقل مراسل قناة "العالم" الإيرانية في حلب، ربيع كلالوندي، لمخالفته تلك الأوامر في يوليو 2018.

وواضحوا أهمية الحملة على الشبكات الاجتماعية بالقول إن صفحة المرشح على فيسبوك وفاعليتها يعتمدان على المبالغ التي يخصصها لحملة الانتخابية وأن الصفحات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي تقدم خدمات لا يمكن لأي وسيلة إعلانية أن تقدمها من خلال نشر الصور والبيان الانتخابي والفيديوهات وإمكانية المرشح الاطلاع على حجم الوصول والإجابات والتعليقات وردود الأفعال في آن واحد وبارخص الأسعار قياساً بوسائل الإعلان الأخرى.

وباستثناء الدوائر المحيطة بالمرشحين للانتخابات، وأجهه المستخدمون على مواقع التواصل هذه الحملات بالسخرية والفكاهة حيناً، والتعبير عن انعدام الثقة بالمرشحين الانتخابية، أكثر من التركيز على صلب ومضمون البرامج الانتخابية للمرشحين أو خبراتهم وإمكاناتهم السياسية.

وتتنوع الحملات الانتخابية للمرشحين لمجلس الشعب في سورية ما بين إعلانات في الشوارع وملصقات ومنتشورات وصولاً إلى الإعلانات التلفزيونية والإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعي، فيما انتقد الكثير من السوريين على مواقع التواصل الإنفاق المبالغ به على الدعاية الانتخابية، بينما يعيش المواطن أوضاعاً معيشية قاسية وغالبية لا يعيرون الانتخابات اهتماماً، وكرتت مواقع إخبارية محلية أن أقل حملة انتخابية متواضعة لأي مرشح في المحافظات الصغيرة بحسب الأسعار الراحجة وصلت إلى 25 مليون ليرة سورية أي ما يفوق 10 آلاف دولار في بلد لا يتجاوز فيه متوسط دخل الموظف 22 دولار أميركي بعد انهيار الليرة السورية مؤخرًا.

باستثناء الدوائر المحيطة بالمرشحين للانتخابات، وأجهه المستخدمون على مواقع التواصل هذه الحملات بالسخرية

وغالباً ما تنفرد شبكة "آر تي" ووكالة "سبوتنيك" الروسيتين بنقل بيانات وتصريحات لمسؤولين سوريين، وكشفت في الأونة الأخيرة عن مستوى السبق الرقابة والأولوية في تغطية أخبار الشارع السوري وجهات القتال وصولاً إلى الشؤون السياسية والخدمية والمحلية. وتوقفت في تغطيتها على وسائل الإعلام السورية والإيرانية، إلى درجة أن وسائل الإعلام المحلية باتت تعتمد على التقارير الصحافية والإعلامية الروسية كمصدر للأخبار المحلية. وتساعل صحافيون عن دور المركز الإعلامي لتقديم الخدمات الإعلامية حول الانتخابات، في حين لا تحظى هذه

غابت تغطية وسائل الإعلام الدولية للانتخابات البرلمانية السورية التي تجرى الأحد، بينما تقتصر وسائل الإعلام المحلية على الدعاية للانتخابات بعد ذاتها أمام تملل الشارع السوري من الوضع الاقتصادي المتدهور، وعدم اهتمامه بالانتخابات أو المرشحين، فيما لم يبد الإعلام الروسي أي اهتمام بتغطية الانتخابات رغم أنه عادة ما ينقل كل ما يتعلق بالشأن السوري بحرية ودون أي قيود متفوقاً على الإعلام المحلي.

وأعلنت وزارة الإعلام السورية تجهيز مركز إعلامي لتقديم الخدمات الإعلامية مجاناً للصحافيين ووسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية لتغطية انتخابات مجلس الشعب القادمة، فيما اعتبرت الخطوة مجرد إجراء بروتوكولي تراسق العملية الانتخابية التي لا تحظى باهتمام إعلامي، خصوصاً بوجود الرقابة الصارمة المفروضة على الصحافة وحصر المعلومة بالجهات الرسمية.

واعتبرت وزارة الإعلام السورية في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، وعلى الترويج والدعاية وإطلاق صفة "العريس الانتخابي" عليها، وتتناول هذه التغطية جوانب من التحضيرات الحكومية والتجهيزات لتسيير العملية الانتخابية، أكثر من التركيز على صلب ومضمون البرامج الانتخابية للمرشحين أو خبراتهم وإمكاناتهم السياسية.

وتتنوع الحملات الانتخابية للمرشحين لمجلس الشعب في سورية ما بين إعلانات في الشوارع وملصقات ومنتشورات وصولاً إلى الإعلانات التلفزيونية والإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعي، فيما انتقد الكثير من السوريين على مواقع التواصل الإنفاق المبالغ به على الدعاية الانتخابية، بينما يعيش المواطن أوضاعاً معيشية قاسية وغالبية لا يعيرون الانتخابات اهتماماً، وكرتت مواقع إخبارية محلية أن أقل حملة انتخابية متواضعة لأي مرشح في المحافظات الصغيرة بحسب الأسعار الراحجة وصلت إلى 25 مليون ليرة سورية أي ما يفوق 10 آلاف دولار في بلد لا يتجاوز فيه متوسط دخل الموظف 22 دولار أميركي بعد انهيار الليرة السورية مؤخرًا.

إعلانات دون تغطية

انتقد صحافيون داخل سوريا الدعاية المبالغ بها في الشوارع، قائلين إن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وسهولة الوصول إليها تحولت إلى صانع حقيقي للتراي العام ومحاولة استبدالها اليوم أو تجاهلها بوسائل إعلام أو إعلان أخرى يؤدي إلى الفشل الأكيد في أي حملة انتخابية.

